جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
قسم اللغة العربية
دكتوراه اللغة العربية ـ لغة

قراءات في كتاب سيبويه

"التعريف بسيبويه وكتابه"

أ. د. نافع علوان بهلول الجبوري

المحاضرة التاسعة

الصفة المشبهة

٢٠٢٤ م ١٤٤٦ هـ

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما عملت به

الصفة المشبهة: هي اسم مشتق يصاغ من الفعل الثلاثي اللازم للدلالة على معنى ثابت للموصوف بها على وجه الثبوت، ومن امثلة ذلك (كريم، رقيق، قلق، مرح).

وهي من المشتقات وسميت بهذا الاسم؛ لأنها تشبه الفاعل في دلالتها على ذات قام بالفعل، أي تدل على الحدث وصاحبه معه.

وهناك فرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، فاسم الفاعل يدل على من قام بالفعل على وجه الحدوث والتجديد، أما الصفة المشبهة فتدل على من قام بالفعل على وجه الثبوت، فإذا قلت: (محمدٌ جالسٌ) دل ذلك على أن جلوسه يحدث ثم ينقطع، أي أنه يحدث في زمن معين وينتهي، أما إذا قلت: (محمدٌ مرحٌ) دل ذلك على أن مرحه صفة ثابتة فيه ومستمرة في كل وقت.

وفيما يتعلق بصياغة كل منهما، فاسم الفاعل يصاغ بالقياس من الفعلين اللازم والمتعدي، بينما تصاغ الصفة المشبهة بالقياس من الفعل اللازم فقط، أما المتعدي فتصاغ منه سماعاً، وقد تعمل عمل اسم الفاعل من الفعل المتعدي لمفعول به واحد، والأفضل أن تضاف إلى فاعلها، كأن تقول: الولدُ حسنُ الخلقِ.

ولم تقو أنْ تعمل عمل الفاعل؛ لأنها ليست في معنى المضارع، فإنها شبهت بالفاعل فيما عملت، وما تعمل فيه معلوم، إنما تعمل فيما كان من سببها معرفاً بالألف واللام أو نكرة لا تجاوز هذا؛ لأنه ليس بفعل، ولا اسم هو في معناه.

والإضافة في أحسن وأكثر؛ لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا معناه، فكان هذا أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ، كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قوته في الأشياء. والتنوين عربي جيد. مع هذا أنهم لو تركو التنوين أو النون لا يجاوز به معنى النون والتنوين، كان تركهما أخف عليهم، فهذا يقوي (أنَّ) الإضافة (أحسنُ)، مع التفسير الأول.

فالمضاف قولك: هذا حسنُ الوجهِ، وهذه حسنةُ الوجهِ، فالصفة تقع على الاسم الأول ثم توصلها إلى الوجه وإلى كل شيء من سببه على ما ذكرت لك، كما تقول: هذا ضاربُ الرجلِ، إلا أنَّ الحسن في المعنى للوجه والضرب ههنا للأول. ومن ذلك قولهم: هو أحمر بين العينين، وهو جيِّدُ وجهِ الدارِ.

واعلم أن كينونة الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا تكون فيه الألف واللام، لأن الأول في الألف واللام وفي غيرهما ههنا على حالة واحدة، وليس كالفاعل، فكان إدخالهما أحسن وأكثر، كما كان ترك التنوين أكثر، وكان الألف واللام لأن معناه حسنٌ وجههُ. فكما لا يكون هذا إلا اختاروا في ذلك المعرفة. والأخرى عربية، كما أن التنوين (والنون) عربي مطرد.

ومن ذلك قوله: " (هو) حديثُ عهدٍ بالوجعِ".

ومما جاء منونًا قول أبي زبيد وهو (يصف الأسد):

كأنَّ أثوابَ نقّادٍ قُدرنَ له يعلو بخملتها كهباءَ هدَّبا

وقد جاء في الشعر (حسنةُ وجهها) شبهوه بحسن الوجه، وذلك ردئ؛ لأنه بالهاء معرف كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام

واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللم غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحسنُ الوجهِ؛ لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبدًا، فاحتاج إلى ذلك، حيث منع ما يكون في مثله البَتة، ولا يجاوز به معنى التنوين. فأما النكرة فلا يكون فيها إلا الحسن وجهًا، تكون الألف واللام بدلاً من التنوين؛ لأنك لو قلت: حديث عهد، أو كريم أب، لم تخلل بالأول في شيء فتحتمل له الألف واللام؛ لأنه على ما ينبغي أن يكون عليه. قال رؤية:

"الحزنُ بابًا والعقورُ كلبا"

وقد يجوز في هذا أن القول: هو الحسنُ الوجهِ، على قوله: هو الضارب الرجل، فالجر في هذا الباب من وجهين: "من الباب الذي هو له وهو الإضافة، ومن إعمال الفعل ثم يستخف فيضاف " فإذا ثنيت أو جمعت فأثبت النون فليس إلا النصب، وذلك قولهم: هم الطيبون الأخبار، وهكا الحسنان الوجوه. ومن ذلك قوله تعالى: "قُلْ هل ننبئكمْ بالأخسرينَ أعمالًا".

وتقول فيما لا يقع إلا منونًا عاملا في نكرة(وإنما وقع منوَّنا)؛ لأنه فصل فيه بين العامل والمعمول فالفصل لازم له أبدًا مظهرًا أو مضمرًا، وذلك قولك: هو خيرٌ منك أبًا، وهو أحسن منك وجهًا. ولا يكون المعمول فيه إلا من سببه. وإن شئت قلت: هو خير عاملًا وأنت تنوي منك. وأن شئت أخرت الفصل في اللفظ وأصله في التقديم؛ لأنه لا يمنعه تأخيره عمله مقدما، كما قال ضرب زيدًا عمرو، فعمرو مؤخر في

اللفظ مبدوء به في المعنى، وهذا مبدوء في أنه يثبت التنوين ثم يعمل. ولا يعمل. ولا يعمل إلا النكرة، كما أنه لا يكون إلا نكرة، ولا يقوي الصفة المشبهة، فألزم فيه وفيما يعمل فيه وجهًا واحدًا. ويعمل في الجمع كقولهم: هو خير منك أعمالًا. فإن أضفت قلت: هذا أولُ رجلٍ، واجتمع فيه لزوم النكرة وأن يلفظ بواحد وهو يريد الجمع؛ وذلك لأنه أراد أن يقول: أول الرجال، فحذف استخفافًا واختصارًا، كما قالوا: كل رجل، يريدون كل الرجال. فكما استخفوا بحذف الألف واللام استخفوا بترك بناء الجميع واستغنوا عمن الألف واللام، وعن قولهم: خير الرجال وأول الرجال.

ومثل ذلك ترك الألف واللام وبناء الجميع، قولهم: عشرون درهمًا، إنما أراد عشرين من الدراهم، فاختصروا واستخفوا. ولم يكن دخول الألف واللام يغير العشرين عن نكرته، فاستخفوا بترك ما لم يحتج إليه.

وتقول خير رجل في الناس وأفره عبد في الناس؛ لأن الفاره هو العبد، ولم تلف أفره ولا خيرًا على غيره ثم تختص شيئًا، فالمعنى مختلف. وليس هنا فصل ولم يلزم إلا ترك التنوين، كما أن عشرين وخيرًا منك لم يلزم فيه إلا التنوين. ولم يدخلوا الألف واللام، كما لم يدخلوه في الأول، وتفسيره تفسير الأول. وإنما أرادوا: أفره العبيد. وخير الأعمال.

وإنما اثبتوا الألف والام في قوله: أفضل الناس، لأن الأول قد يصير به معرفة، فأثبتوا الألف واللام وبناء الجميع ولم ينون، وفرقوا بترك النون والتنوين بين معنيين.

وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قول: امتلأت ماء وتفقأت شحماً، ولا تقول: امتلأته ولا تفقأته، ولا يعمل في غير المعارف، ولا يقدم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأت، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في الأسماء؛ لأنها ليست كالفاعل. وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول، وإنما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدى إلى مفعول، نحو كسرته فانكسر، ودفعته فاندفع.

وتقول: هو أشجع الناس رجلاً، وهما خيرُ الناس اثنين. فالمجرور هنا بمنزلة التنوين، وانتصب الرجل والاثنان، كما انتصب الوجه في قولك: هو أحسن منه وجهاً. ولا يكون إلا نكرة، كما لم يكن ثمة إلا نكرة. والرجل هو الاسم المبتدأ والاثنان كذلك.

ومما أجرى هذا المجرى أسماء العدد: تقول فيما كان لأدنى العدة بالإضافة إلى ما يبنى لجمع أدنى العقود، وتدخل في المضاف إليه الألف واللام؛ لأنه يكون الأول به معرفة. وذلك قولك: ثلاثة أبواب وأربعة أنفس وأربعة أثواب. وكذلك تقول: فيما بينك وبين العشرة؛ وإذا دخلت الألف واللام قلت: خمسة الأثواب، وستة الأجمال. فلا يكون هذا أبدا إلا غير منون يلزمه أمر واحد، لما ذكرت لك، فإذا زدت على العشرة شيئاً من أسماء أدنى العدد فإنه يجعل مع الأول اسماً واحداً استخفافاً، ويكون في موضع اسم منون. وذلك قولك: أحد عشر درهماً، واثنا عشر درهماً، وإحدى عشرة جارية. فعلى هذا يجري من الواحد إلى التسعة. فإذا ضاعفت أدنى العقود كان له اسم من لفظه ولا يثنى العقد.

ويجري الاسم مجرى الواحد الذي لحقته الزيادة وللجمع كما لحقته الزيادة للتثنية، ويكون حرف الإعراب الواو والياء، وبعدهما النون، وذلك قولك: عشرون درهماً. فإن أردت أن تثلث أدنى العقود كان له اسم من لفظ الثلاثة يجري مجرى الاسم الذي كان للتثنية، وذلك قولك: ثلاثون عبداً. وكذلك إلى أن تتسعه، وتكون النون لازمة له كما كان ترك التنوين لازماً للثلاثة إلى العشرة، وإنما فعلوا هذا بهذه الأسماء وألزموها وجهاً واحداً.؛ لأنها ليست كالصفة التي في معنى الفعل، ولا التي شبهت بها، فلم تقو تلك القوة، ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أي صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحداً؛ ولا تكون فيه الألف واللام، لما ذكرت ذلك.

وكذلك هو إلى التسعين فيما يعمل فيه ويبين به من أي صنف العدد. فإذا بلغت العقد الذي يليه تركت التنوين والنون وأضفت، وجعلت الذي يعمل فيه ويبين به العدد من أي صنف هو واحدًا، كما فعلت ذلك فيما نوَّنت فيه، إلا أنك تدخل فيه الألف واللام؛ لأن الأول يكون به معرفة ولا يكون المنون به معرفة، وذلك قولك: مائة درهم ومائة الدراهم. وذلك إن ضاعفته قلت: مائتا درهم ومائتا الدينار. وكذلك العقد الذي بعده' واحداً كان أو مثنى، وذلك قولك: ألف درهم وألفا درهم.

وأما ثلثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئات، ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر، حيث جعلوا ما يبين به العدد واحداً؛ لأنه اسم لعدد كما أن عشرين اسم لعدد. وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع.

ولا تصاغ الصفة المشبهة باسم الفاعل إلا من الفعل الثلاثي اللازم، وأوزانها متعددة كما سنوضح فيما يلي:

وزن الفعل المضارع منه الصفة المشبهة	وزن الصفة المشبهة منه	الأمثلة
١- الفعل الثلاثي اللازم على وزن (فعل).	١- عندما تكون على وزن (فعل) في المذكر، وعلى وزن (فعلة) في المؤنث. وذلك فيما يدل على فرح أو حزن أو نحوهما.	فرح – فرحة
	٢- عندما تكون على وزن (أفْعل) الذي مؤنثه على وزن (فَعْلاء) وذلك فيما دل على لون أو عيب أو حلية.	أحمر- حمراء
	٣- عندما تكون على وزن (فعلان) ويأتي غالباً مما يدل على خلو أو امتلاء، ومؤنثه على وزن (فعلى)	عطشان - عطشى
٢- الفعل الثلاثي اللازم الذي على وزن (فَعْلَ)	١- فَعيل	شريف – كريم
	٢- فَعْل	ضخْم – شهْم
	٣- فُعَال	هُمام – شُجاع
	٤- فَعَال	صَناع – حَصان
	٥- فَعَل	حسن – بطل
	٦- فُعْل	حُلْو - مُرْ

وقد تأتي الصفة المشبهة على أوزان أخرى تختلف عما سبق، وهذه الأوزان هي:

١- تأتي على وزن (فِعْل) والمؤنث منه على وزن (فِعْلة)، مثل (مِلح – مِلحة).

٢- ما جاء على وزن اسم الفاعل أو اسم المفعول ودل على الثبوت، مثل (طاهر القلب).

٣- ما جاء من الثلاثي بمعنى (فاعل) ولم يكن على وزنه، مثل (شيخ – طيب – سيّد).

لمعمول الصفة المشبهة ثلاث حالات:

١- أن يكون معمول الصفة المشبهة مرفوعاً على أنه فاعل لها، مثل (الحديقةُ طيبةٌ نسماتها في الربيع).

٢- أن يكون معمولها منصوب على أنه تمييز إذا كان نكرة، مثل (الجندي شجاعٌ قلباً).

٣- أن يكون معمولها مجروراً بالإضافة، مثل (العصفور رشيقُ الجسمِ).

ملحوظة: يمتنع جر معمول الصفة المشبهة إذا كانت مقترنة بـ (ال) والمعمول غير مقترن؛ فلا يقال: (هو العميق فكرٍ)، ولكم نقول: (هو العميق فكراً) أو نقول: (هو العميق الفكرِ).

أسئلة مهمة:

١ـ ما سبب عد الصفة المشبهة مشبهة باسم الفاعل؟

٢ـ ما موضع التشابه والاختلاف بين الصفة المشبهة واسم الفاعل؟

٣ـ ما الاكثر والاحسن في الصفة المشبهة، وما الاكثر والاحسن في معمولها، وما علة ذلك؟

٤ـ ما أحوال الصفة المشبهة، وما أحوال معمولها من حيث التعريف والتنكير، والوجه الاعرابي؟

٥ـ متى يصح نصب معمول الصفة المشبهة؟ وعلى ماذا نصبوه (محتبكٌ ضخمٌ شؤون الرأس)؟

٦ـ يقول سيبويه: (ترك التنوين اكثر وكان الالف واللام أولى)، وضح ذلك؟

٧ـ أن التنوين والنون في الصفة المشبهة عربي مطرد، ما القصد من ذلك؟